

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

## تحسن ظروف الأعمال بشكل متسارع في شهر مارس

## النتائج الأساسية

تسارع نمو الإنتاج إلى أعلى مستوياته في ستة أشهر

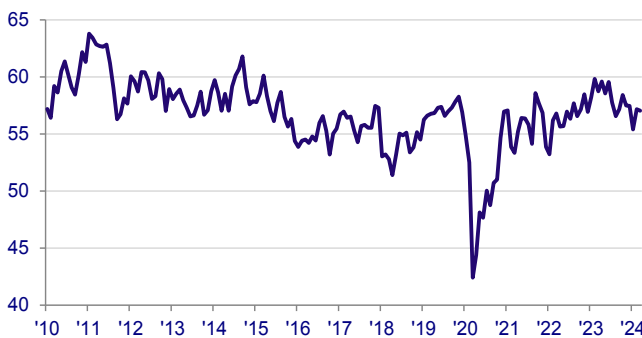
زيادة حجم الطلبات الجديدة بوتيرة أسرع

ترجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أدنى

مستوياته منذ يوليو 2023

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، &lt; 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&amp;P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 مارس 2024.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"أظهر مؤشر مدراء المشتريات للمملكة العربية السعودية ارتفاعًا ملحوظًا، حيث شهد الاقتصاد غير المنتج للنفط توسعًا كبيرًا في الفترة الأخيرة. وكان هذا التوسع مدفوعًا في المقام الأول بارتفاع الطلب في مختلف القطاعات، مما يشير إلى أداء اقتصادي قوي. وشهد النشاط التجاري ارتفاعًا كبيرًا، فُسجلاً أكبر نمو خلال ستة أشهر. كما أدى الزخم الإيجابي إلى تسريع نشاط الشراء والتوظيف، مما يؤكد على التوقعات بازدهار السوق.

"علو على ذلك، أدى النشاط التجاري المتزايد وزيادة الطلب إلى تصاعد ملحوظ في نمو المشتريات، مما يعكس استجابة السوق الديناميكية لاحتياجات المستهلكين المتزايدة. ولم تؤدّ الزيادة الكبيرة في الطلبات وجذب العملاء الجدد إلى تعزيز العمليات الحالية فحسب، بل أرسّت أيضًا الأساس للتوسع المستمر ونمو الأعمال المحتمل في المستقبل المنظور. علو على ذلك، فإن الانخفاض المتزامن لضغوط التكلفة، لا سيما فيما يتعلق بالأنجز، أتاح للشركات مرونة وموارد أكبر للاستثمار في العمليات التشغيلية والقوى العاملة، مما ساعد على توفير بيئة مواتية للتقدم الاقتصادي المستدام والتنمية في المملكة العربية السعودية.

"بشكل عام، تؤكد أحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مدراء المشتريات السعودي على وجود اقتصاد غير منتج للنفط قوي وديناميكي، مدفوعًا بارتفاع الطلب وزيادة النشاط التجاري. ويشير الأداء القوي الذي شهدته مختلف القطاعات، إلى جانب الزيادة الملحوظة في حجم الطلبات والعملاء الجدد، إلى وجود سوق مرنة ومستعدة للنمو. ويشير النمو المتسارع للمشتريات وتعيين موظفين إضافيين إلى أن الاقتصاد يمضي في مسار إيجابي، مدعومًا بانخفاض ضغوط التكلفة. وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى آفاق واعدة للاقتصاد السعودي، وتسلط الضوء على مرونته وإمكاناته لمواصلة التوسع والازدهار."

أظهرت ظروف التشغيل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسنًا قويًا في نهاية الربع الأول، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مدراء المشتريات. وشهد النشاط التجاري توسعًا حادًا وبأكبر معدل في ستة أشهر، حيث سلطت الشركات الضوء على الزيادات القوية في حجم الطلبات والعملاء الجدد. وأدى هذا التحسن إلى تسارع معدل نمو المشتريات وجولة أخرى من تعيين الموظفين. وإلى جانب ذلك، كان هناك مزيد من الانخفاض في ضغوط التكلفة، وخاصة الأجز.

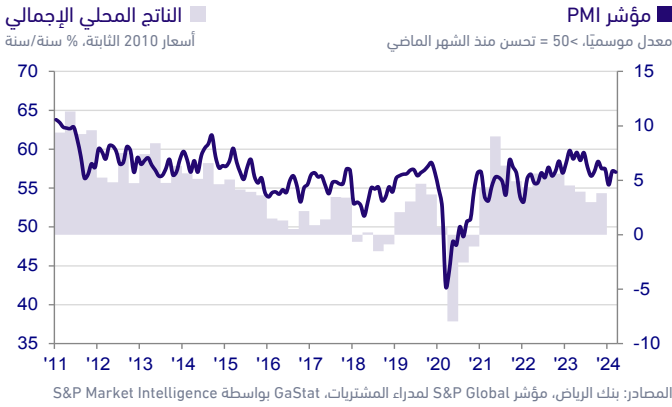
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات<sup>TM</sup> (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 57.2 نقطة في شهر فبراير إلى 57.0 نقطة في شهر مارس، لكنه ظل أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة). مشيرًا إلى تحسن ملحوظ في ظروف الأعمال على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

وشهدت مستويات الإنتاج في الشركات غير المنتجة للنفط توسعًا كبيرًا خلال شهر مارس. وكان الارتفاع الأخير هو الأقوى في ستة أشهر، حيث ربطت معظم الشركات بين زيادة النشاط وبين قوة الطلب.

وبالمثل، ازداد حجم الطلبات الجديدة الواردة إلى الشركات غير المنتجة للنفط بشكل حاد في فترة الدراسة الأخيرة، وتسارع معدل التوسع للشهر الثاني على التوالي. وشهد عدد من الشركات ارتفاعًا في حجم الأعمال الجديدة بثلاثة أضعاف عدد الشركات التي سجلت انخفاضًا. كما تحسن الطلب من العملاء الأجانب، حيث سجلت البيانات الأخيرة أول نمو شهري مستمر منذ منتصف عام 2023.

وتتوقع الشركات غير المنتجة للنفط أن تستمر ظروف الطلب في دعم النشاط التجاري في المستقبل. وكانت التوقعات للأشهر الـ 12 المقبلة إيجابية، وهي الأقوى منذ شهر نوفمبر الماضي. نتيجة لذلك، قامت الشركات بتعيين موظفين إضافيين للمساعدة في أعباء العمل. وارتفع معدل التوظيف بوتيرة معتدلة كانت أسرع من متوسط الدراسة للشهر الثاني على التوالي.



## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث

كبير الاقتصاديين

بنك الرياض

هاتف: 3030-401-11-966+ داخل 2467

[naif.al-ghaith@riyadbank.com](mailto:naif.al-ghaith@riyadbank.com)

ديفيد أوين

خبير اقتصادي أول

S&P Global

هاتف: 461 461 1491 +44

[david.owen@spglobal.com](mailto:david.owen@spglobal.com)

سابرينا مايين  
اتصالات الشركات  
S&P Global Market Intelligence  
هاتف: 030 447 7967 +44  
[sabrina.mayeen@spglobal.com](mailto:sabrina.mayeen@spglobal.com)

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [katherine.smith@spglobal.com](mailto:katherine.smith@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

كما أفادت الشركات السعودية غير المنتجة للنفط بزيادة جهود الشراء خلال شهر مارس، وارتفع معدل نمو شراء مستلزمات الإنتاج مقارنة بشهر فبراير. ومع تحسن معدلات الطلب، اختارت الشركات عمومًا الاحتفاظ بمخزون إضافي من مستلزمات الإنتاج عن طريق شراء المزيد من السلع والمطالبة بتسريع عمليات التسليم، مما أدى إلى تحسن سريع في مدد التسليم وزيادة في حجم المخزون.

وقد ساعدت الزيادات في عدد الموظفين وإمدادات مستلزمات الإنتاج على انخفاض الأعمال المعلقة في شهر مارس. ومع ذلك، كان الانخفاض هامشيًا فقط ومقتصرًا على قطاع الخدمات.

وفي الوقت نفسه، شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط انخفاضًا في تضخم التكاليف للشهر الثاني على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل عام، إلا أن معدل التضخم كان الأبطأ في ثمانية أشهر. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف ضغوط الأجور، حيث أفادت الشركات بوجود زيادة طفيفة في تكاليف التوظيف كانت هي الأقل منذ بداية عام 2023. وكان التضخم في تكاليف المشتريات قويًا، على الرغم من انخفاضه إلى أقل مستوى له منذ ستة أشهر.

ارتفع متوسط أسعار المبيعات بشكل متواضع فقط في شهر مارس، وإن كان بوتيرة أسرع مما شهدته شهر فبراير. وأشارت بعض الشركات المشاركة إلى أن زيادة الطلب من جانب العملاء سمحت لهم بزيادة أسعارهم، في حين رأى آخرون أن استراتيجيات التسعير مفيدة بسبب المنافسة الشديدة.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التصفيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global والشركات التابعة لها أو ترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.